الفصل الأول

الخلفية الماديّة

والأيديولوجية لأمريكا

obeikan.com

obeikan.com

فهم المجتمع الأمريكي الحديث

■ ■ ■

إن فهم المجتمع الأمريكي الحديث أصبح ضروريا من متطلبات العولمة، التي تقتضي فهمنا لبعضنا البعض، وهو قبل ذلك من متطلبات حسن الجوار في هذا الكون الذي أصبحت أطرافه متقاربة، وأسواره مكشوفة لسكناه. وبما أنّ أمريكا هي قوّة عظمى ودولة لا يمكن تجاهلها في السياسات الدوليّة والعلاقات الثقافيّة، ففهم تاريخها واستنباط دروس من نهضتها الصناعية واستقرارها السياسيّ لا يقلّ شأنا من أي درس من دروس السياسة أو الاقتصاد.

ومع سوء الحظ، فقد دأب كثيرون من الدارسين الأجانب، وبالأخص من الدول الأقل تقدّما، علي فهم أمريكا عبر أفلام الهوليوود، ومن خلال لمحات من مسلسلات التلفزيونات الأمريكية المتوفرة في ربوع العالم. و بديهي القول أنّ هذا لا يكفي؛ فمع أنّ تاريخ أمريكا السياسي ليس ببعيد الأمد إذا قورن بالدول المتقدّمة الأخرى أو الأمم القاطنة في آسيا و أفريقيا، فإنّ تجربتها السياسيّة وبضائعها الثقافيّة لا يمكن الاستغناء عنها في أية محاولة لفهم مؤشرات النهضة ومستجدات العمران في العصر الحديث.

إن فهم المجتمع الأمريكي الحديث يتطلب منا تحليلا دقيقا ومراجعة نقدية للتاريخ الأمريكي؛ فقراءة مجتمع ما خارج إطاره التاريخي، وتطوراته الزمنية سرعان ما يؤدي إلى زلل منهجي وأخطاء في النتائج وهذا ما أوشك الأستاذ سيد قطب أن يقع فيه حين كتب بأنّ: «أمريكا هذه كلها.. ما الذي تساويه في ميزان القيم الإنسانية وما الذي أضافته إلى رصيد البشرية من القيم، أو يبدو أنها ستضيفه إليه في نهاية المطاف. أخشى ألا يكون هناك تناسب بين عظمة الحضارة الماديّة في

أمريكا، و عظمة «الإنسان» الذي ينشئ هذه الحضارة، وأخشى أن تمضي عجلة الحياة، و يطوى سجل الزمن، وأمريكا لم تضف شيئا ـ أو لم تضف إلا اليسير الزهيد ـ إلى رصيد الإنسانيّة ومن تلك القيم، التي تميز بين الإنسان والشيء، ثمّ بين الإنسان والحيوان»[1].

لقد أخفق الأستاذ قطب في هذا الاستنتاج، مع احترامنا له، لأنّه مهما تنتقد السياسات الأمريكيّة في منطقة الشرق الأوسط، فإنّ الإضافات الأمريكية إلى التاريخ الإنساني منذ الحرب العالمية الأولى جلية وواضحة في مجالات الفنّ والتكنولوجيا كما الأفكار التحررية في حركات الاستقلال. ولو أنّ الأستاذ أسعف بطول العمر لشهد دور أمريكا في بناء شبكة الانترنت التي مكنت شعوب المنطقة العربيّة من أن تثور على حكامها ونظمها الجائرة رغم أنف أمريكا نفسها. هذا لا يُقلل من شأن الأستاذ قطب، ولا يكدر من ريادته في الفكر الإسلامي؛ فكتاباته في ظلال القرآن، وفي معالم في الطريق شواهد له على ثقابة النظر، لكن مثل هذه القراءات السطحيّة النابعة عن العاطفة لا العقل المتدبر، يثني عن فهم الواقع المعاش والاستفادة من الحكمة بغض النظر عن مكان إنتاجها أو زمان صناعتها. وقد ذكرت جماعة من الدارسين لأسباب تخلف البحث العلمي والإنتاج المعرفي في المنطقة العربية أنّ لبطء حركة الترجمة دور جوهري في فرز المشكلة. فعدد الكتب المترجمة إلى العربيّة في المنطقة خلال ألف سنة الماضية، منذ نهاية حكم المأمون بالله، هو أقل ممّا تترجمه دولة واحدة مثل أسبانيا في سنة واحدة.[2] ولهذا لسبب أو لغيره، يستحسن فهم المجتمع الأمريكي فهما مستنبطا من تفهم المجتمع لنفسه واستشعاره لتاريخه وماضيه.

وليس بغريب أنّ الأمريكان بمختلف خلفياتهم الثقافيّة، واتجاهاتهم السياسيّة

(١) عادل حمودة ، سيّد قطب: من القرية إلى المشنقة . القاهرة: سينا للنشر، ص.٩٢ .

(2) UN Arab Development Report «Self-doomed to Failures.» July, 2002.

يفقهون ثقلهم في ركب التاريخ الحديث، فيكنون حسّا جيّاشا وحبّا منطقيا لبلادهم، معبرين هذا الحسّ فيما يحفظون في صباهم من أغنية الأرض المترامية بطبيعتها وثقافتها والتي كتبها المغني القومي وودي كثري في العقد الثالث من القرن الماضي، وأصبحت، مع مضي الزمن، صدى أمريكا و نشيدها الشعبي.

وأظن أنه يحسن عرض الأغنية مترجمة في هذا الفصل، و اسمها: هذه الأرض أرضك:

هذه الأرض أرضك، و هي كذلك أرضي
مترامية من كاليفورنيا إلى جزيرة نيويورك
عبر الغابات الحمراء إلى خليج الأودية الجارية
نعم، هي أرض بُسطت لك، كما هي بسطت لي

عندما كنت أتتبع تلك السهوب
أرى فوقي تلك السماوات المترامیات
أرى من تحتي ذلك الوادي الأخضر
نعم، هي أرض بُسطت لك، كما هي بُسطت لي

تهت ثمّ همهمت ، لكني اهتديت إلى سبيلي
عبر الأودية الجاريات، و صوب الصحاري الماسيات
و ما حولي كله صوت يرنّح:
نعم، هي أرض سخرت لك، كما هي سخرت لي

عندما تبدت الشمس بإشراقها، و كنت حينها في تنزه

كانت مزارع القمح تتبسم، و ملامح السحاب زاهية من بعيد

سمعت صوتا يصدح عندما كان الضباب ينجلي:

هذه الأرض أرضك، مثلما هي أرضي[1]

ولثراء الثقافة الأمريكية، وتنوع روافدها، واختلاف منابع نظامها السياسي، اختلف الدارسون حول الآلية المثلى لدراسة وفهم التاريخ السياسي لأمريكا، وهذا الاختلاف ليس حديث النشء، ففي عام ١٨٣١ جاء المؤرخ والمفكر الفرنسي أليكسيس دي توكفيل Alexis De Tocqueville إلى أمريكا باحثا عن أثر التباين الاقتصادي على حياة الأفراد، لكنه بعد خمس سنوات قضاها باحثا ومنقبا للحياة السياسية الأمريكية، جاء بكتاب يعتبر من أمّهات الكتب في فهم سيكولوجية السياسة الأمريكية. وحتى اليوم يعتبر كتابه «الديمقراطية في أمريكا » Democracy in America« ممثلا لمدخل خاص في فهم التاريخ السياسي والثقافي لأمريكا[2].

ومبلغ القول في الكتاب هو أنّ الحياة الأمريكية السياسية تُصْنَع من الأحياء والبلديات والمجالس المحلية، وأنّ قوة المجتمع المدني الأمريكي هي التي ميزت هذا البلد عن غيره من البلاد. ثمّ إن الكاتب كان تنبأ حينها بأنّ الولايات الوليدة فيما كانت تسمى بالعالم الجديدة، ستفوق عالم أوروبا القديمة خلال بضع سنوات بسبب الحرية المتجذّرة في المجتمع المدني الأمريكي الناشئ، بعكس أوربا التي كانت تنوء تحت الحكم الملكي في بريطانيا والفردي في فرنسا وغيرها.

وقد أثّر دي توكفيل على الدراسات من بعده، وبالأخصّ في العصر الحديث، حيث تطورت أفكاره لتؤسس مدرسة اتجاه المجتمع المدني Neo de Tocqueville، الذي تؤمن بأن النموذج الأمريكي قائم على وجود فضاء عريض ومستقل يشغله

(١) Woody Gutherie (1912-1967)القصيدة للمغني الشهير وودي كثري .

(2) Alexis de Tocqueville, Democracy in America. New York: A. S. Barnes & Co., 1851.

المجتمع المدني المنفصل من الحكومة. وفي عام ١٩٩٢ راجع العالم الأمريكي روبرت باتنام هذا الاتجاه، بأنّ النموذج الأمريكي مازال واردًا وصائبًا، وأنّ التطور القائم على المجتمع المدني مازال النمط الأمثل لبناء المجتمعات الحديثة، واستخدم إيطاليا كحالة لدراسة هذه الفرضية.[١]

ويؤمن كل من جورج بانكرفت George Bankroft المعروف بأبي المؤرخين الأمريكيين، والمؤرخ الشهير فريدريك تورنا Frederick Turner بأنّ الهوية الأمريكية وتاريخها لا تفهم إلا من منطلق دور الحدود والتوسع في خلق هذه الدولة. وقد تمكن الأخير من إشغال المؤرخين منذ ١٨٩٣ بهذا المبدأ فيما أسماه بفرضية الحدود «Frontier Thesis.» وفحواها أنّ الشخصية الأمريكية تطورت في إطار الحروب والنزاعات و الكشوفات داخل أمريكا الشمالية، وأنّ هذا التراث خلف ثقافة الرجولة والأنفة والعنف التي ميزت الإنسان والتاريخ والحضارة الأمريكية من غيرها.[٢]

ويميل عدد من الدارسين إلى أنّ فهم التاريخ والثقافة والسياسة الأمريكية قائم على فهم فكرة الدستور الأمريكي وكيف تطور، ومنابعه والحيثيات الأدبية التي أثرت في تشكيله.[٣] والدستور الأمريكي (The Constitution)) وليد ١٧ ديسمبر عام ١٧٨٧ عقب مؤتمر الدستور الذي انعقد في مدينة فيلادلفيا بحضور ممثلي الولايات الثلاثة عشرة، التي أيضا رجع ممثلوها ليقنعوا مواطنيهم على إجازة قرارات المؤتمر. وقد تمّ إحداث تعديل Amendment)) في الدستور منذ ذلك

(1) Robert Putnam, Making Democracy Work. Princeton University Press, 1993.
(2) Turner, Frederick Jackson. «The Significance of the Frontier in American History.» Address before the American Historical Association, Chicago, 1893. (Google Book).
(3) Michael Oreskes , The Genius of America: How the Constitution Saved Our Country--and Why It Can Again. New York, Quebecor World Fairfield, 2007.

الوقت ٢٧ مرة. وأكثر هذه التعديلات أثرًا في نفسية الإنسان الأمريكي هي التعديلات العشرة الأولى المعروفة «بوثيقة الحقوق.» وقد قدمها مهندس الدستور ومفكره الكبير جيمس مدبسون عام ١٧٩١. و«وثيقة الحقوق» شبيهة بدين يعبده الأمريكيون قديمهم وحديثهم، صغيرهم وكبيرهم، والدفاع عنها هو المبرر الأساسي لكل عمل سياسي؛ ولحمايتها أيضا تشن الحروب داخليا كانت أم خارجيا. وخلاصتها أنها جماع من القوانين التي تحد من سلطة الحكومة الفيدرالية ضدّ الولايات وضدّ الأفراد المواطنين.

وكذلك فيها حماية للحقوق الملكية للأفراد، وحماية الحريات في التعبير، في الإعلام، في التّجمع. وكذلك تحد من قدرة الدولة على معاقبة الجاني دون الاحتكام إلى اللجان القضائية، كما تمنع المعاقبة مرتين في جريمة واحدة، وكذلك تصرح بأنها أعطت للمواطنين أو للولايات حقوقا لم يعطها للحكومة الفيدرالية؛ ولأهمية هذا الدستور وديمومته في حياة الإنسان الأمريكي يعتبره المؤرخون أقدم دستور يعمل به في حياة الدول.

وأهمية الدستور ليست فقط في كونه وثيقة تاريخية، أو في دوره في حلّ النزاعات الأمريكية، لكن أيضا تكمن في الأدبيات التي ساهمت وشاركت في خلقه. وأنه تمكّن من جمع ثلاثة عشر دولة وإقناع أهلها بمختلف شيعهم وآرائهم ومراميهم بالتعايش تحت نظام إتحادي يخضع لحكومة فيدرالية واحدة. وقد استغرق الحوار بين الأطراف مدة طويلة أنتج أثناءها أدبا بئيرا وغزيرا لمؤيدي ومعارضي النظام. وقد جمع هذا الأدب في مؤلفات ما زالت سارية المفعول في المحاكم الأمريكية اليوم.

وأهمّ وثيقة في هذا المجال هو الوثائق الفيدراليةThe Federalist Papers وهي تتألف من ٨٥ مقالا كتبها كبار المفكرين في نهاية القرن الثامن عشر ممن كانوا يساندون فكرة الدستور الموجب للنظام الفيدرالي القائم على نظام الجمهورية أو الفصل بين السلطات التنفيذية، والتشريعية و القضائية. وكان هؤلاء المفكرون

الـذين أصـبح اتجـاههم فـيما بعـد هـو السـائد هـم: جـيمس مادسـون، وألكسـندر هاملتون، وجان جي.

ولأهميـة الدسـتور الأمريكـي في صـياغة الحيـاة السياسـية الأمريكيـة، ولأهميـة الأوراق الفيدراليـة في تطـوير فكـرة الدسـتور، سـنورد أحـد أهـمّ المقـالات في هـذا الكتـاب، وهـي مقالـة رقـم «عشر» التـي كتبهـا جـيمس ماديسـون إلى أهـل ولايـة نيويورك عام ١٧٨٧، يجادلهم فيها على أهمية الجمهورية و ينذرهم من خطـر سـيطرة الأغلبية الطائفيـة الحزبيـة عـلى مقاليـد السـلطة، كـما يتنـاول طـرق التعامـل مـع فتنـة الطائفية والتحزب.

وثيقة الفيدرالية رقم ١٠

■ ■ ■

وتكمن أهميّة هذا المقال في أنّ ماديسون يدرك فتنة الطائفيّة الحزبية وخطرها على البلاد، لكنه في نفس الوقت ينفر من تقييد الحريات أو منع الأحزاب السياسيّة، فهو مصرّ على ضرورة التعايش مع الطائفيّة، و عدم منعها أو محاولة استئصالها لأنه يرى في ذلك تضييقا للحريات التي بدونها لا تكون هناك حياة سياسيّة ديمقراطيّة، ومن ناحية أخرى، يلمس قارئ المقال أنّ ماديسون كان يتوجّس خيفة من الديمقراطية المباشرة التي كان الدهماء يدعون إليها، فهو يفضّل نظام التمثيل حيث ينصرف عامة الناس عن السياسة ويوكلون نوّابا لهم. وجدير بالذكر أنّ أفكار ماديسون هذه هي التي غلبت في النهاية، وعليها قام دستور الولايات المتحدة الفدرالي الجمهوري. ومع طول المقالة أوردتها كاملة في الصفحات القادمات حتى تعم الفائدة.

إلى أهل ولاية نيويورك

جيمس ماديسون، ٢٢ نوفمبر عام ١٧٨٧

من بين المزايا العديدة التي سوف يوفرها الاتحاد مع الولايات الأخرى، لا أكاد أجد ما هو جدير بأن يتم تطويره بدقة أكثر من ميل الاتحاد إلى كسر حدة عنف التحزب والطائفية. إنّ مؤيدي فكرة الحكومة القائمة على إرادة الشعب (الديمقراطية المباشرة)، لا يؤرقهم سوى احتمالات اندلاع فتنة الطائفية. فلا يدخر أحدهم جهدا في التفكير عن كيفية الموازنة بين مبادئ مثل هذه الحكومة وضروريات الحدّ من خطر الطائفيّة، فالفوضى والظلم وعدم الاستقرار التي ظهرت في المجالس الشعبية في ظل هذه الحكومة تنذرنا بمآل الحكومات الغابرة

المشابهة لها في أماكن أخرى من بقاع الأرض. فتنة الطائفيّة هذه أيضا بقيت المبرر الأول والحجة الأساسية التي يتسلح بها أعداء الحرية.

وبديهي القول بأنّ التعديلات التي تبناها دستور الولايات المتحدة (النظام الفدرالي) لمعالجة هذه المشكلة قديما وحديثا ليست مثالية. وليس هناك مبرر في أن نستبشر بأنها ستستأصل خطر الطائفية كما كان مرجوا ومؤملا من قبل. فهاهي الشكاوى بادية من خيار المواطنين، وكذلك نلمس التذمّر من أصحاب الديانات في مجامعهم الخاصة والعامة، وكذلك تصلنا المعارضة من مؤيدي إطلاق الحريات العامة والخاصة. وشكواهم تتلخص في عدم استقرار حكومتنا، وعدم مبالاة الفرقاء بالمصلحة العامة، وأنّ الحلول المطروحة لم تستنبط من مقتضيات العدالة وحماية حقوق الأقليات، بل هي حلول فرضت بمنطق القوة ولصالح الأغلبية المهيمنة. ومع أملنا في عدم مصداقية هذه الشكاوى، فما عهدناه من فطرة الإنسان (المغرورة)، لا يسعفنا بتجاهل احتمالات حدوث هذه الاختراقات.

قد نجد بعد بحث وتنقيب أن بعض هذه الاتهامات في حقّ حكومتنا باطلة، وكذلك سوف نعثر على مخالفات حقيقية ارتكبتها الحكومة، وبالأخص في مجال معاملاتها مع العامة ، ناهيك عن تناولها قضية حقوق الممتلكات الخاصة. طبعا، هذا لم نسمعه في جميع أرجاء هذه القارة، ولا شك أن هذا نتج جزئيا، إن لم يكن كليا، من السلبيات والتظلمات التي يتسم بها أداء الحكومة.

والمقصود بالطائفيّة أو التحزب هنا يتمثل في جماعة من المواطنين، أقلية كانوا أم أغلبية، اتحدوا وائتمروا لدوافع عاطفية أو مصلحية (خاصة) معاكسة لحقوق باقي المواطنين أو مهددة للمنفعة العامة.

وهناك نهجان لمعالجة تداعيات فتنة الطائفيّة: إما أن نتخلص من أسبابها أو أن نسيطر على تأثيراتها. أما فيما يتعلق بالتخلص من أسبابها ، فهناك أيضا نهجان:

الأول: أن ندمّر نظام الحرية الضروري في الحياة الطائفيّة ، والثاني: أن نواجه فتنة الطائفيّة عن طريق فرز نفس العاطفة والشعور العصبيين لدى باقي المواطنين حتى يتوازن التياران.

وليس هناك قول أصحّ من أن أؤكد بأنّ الدواء (النهج) الأول هو أخطر من داء الطائفية نفسها.

إن الحرية للطائفية هي كمثل الهواء للحريق؛ بدون الأول لا يستطيع الثاني البقاء، لكنه يعدّ من الجنون إلغاء الحرية، لأنها من ضروريات احياة السياسية وإن أدت إلى ظهور الطائفية. مثل هذا كمثل القول بأنه يجب أن نتخلص من الهواء لأنه السبب في النار مع العلم بأنها أيضا ركن أساسي في حياة كل المخلوقات.

والنهج الثاني ليس عمليا مثلما أنّ الحل الأول ليس حكيما. طالما أنّ الإنسان خلق ضعيفا وغير معصوم من الخطأ وحرا في تفكيره، سيكون هناك اختلاف في الرأي والهوى. وطالما استمرت العلاقة بين أفكاره وحبه لذاته، ستكون هناك علاقة ترابطية بين أفكاره وهواه، ولسوف تبقى الأولى رهينة للثانية. إنّ وجود التفاوت في مواهب الرجال الذي برّر حقوق الملكية الفردية هو نفسه يمثل العقبة الأساسية في توحيد مصالحهم. ومعلوم أنّ حماية هذه المواهب هو الهدف الأول من إقامة الحكومة.

إنّ ميزة الملكية نفسها وتفاوت الممتلكات (ممتلكات الرجال) هي نتيجة الحماية (حماية الحكومة) لعدم المساواة في الملكية وحماية تفاوت مواهب الناس في اقتناء الممتلكات؛ وانقسام المجتمع إلى حماة مصالح وشيع يعكس أفكار ومشاعر أصحاب الممتلكات والميزات.

هذا السبب الأخير للطائفية هو متجذّر في فطرة الإنسان؛ نجده الآن شائع الانتشار في كثير من مناحي حياة الناس وبتنوع مساعيهم وأنشطتهم. نجد تعصبا

لأفكار معينة في الدين وفي السياسة كما في نواحٍ أخرى، وكذلك نلحظ انصياعا واسعا لأنواع من القادة الذين لا يهمهم إلا الجاه والسلطة، أو قل انصياع لنوع من الناس الذين بحكم ثرواتهم رغبوا في هوى الناس، وبالتالي يقسمون بني الإنسان إلى فرق وأحزاب وشيع يحتدم العداء بينهم ويصبحون عرضة للاقتتال بدلا من التعاون لتحقيق مصالحهم المشتركة.

إنّ ميل فطرة الإنسان للتحاسد قوية لدرجة أنه ما إن تأتي مناسبة تظهر فيها الفروق الشكلية، حتى تتبدى فيها جاهليات النزاع والحقد. وعلى كل حال، فقد بقي تنوع طرق اقتناء الممتلكات وعدم المساواة في طريقة توزيعها أهمّ سبب للطائفية. الجماعات التي تمتلك الميزات والجماعات المعوزة أصبحت تشكل قطبين في المجتمع. الدائنون والمدينون أصبحوا في تمايز بيّن، مصالح أرباب العقارات ومصالح أرباب الصناعات، ومصالح التجار، كلها برزت استجابة لحاجيات المجتمعات المتحضرة، لكنها قسمت هذه المجتمعات إلى طبقات اجتماعية، تشغلها مشاعر وأفكار متناقضة. إن تقنين هذه المصالح المتداخلة هو المقصد الأول للتشريع، ومواجهة نزعات التحزب والطائفية هي شغل الحكومة. يجب ألا يسمح لأحد أن يكون خصما وحكما في قضيته؛ لأنّ مصالحه سوف تحيّز حكمه، ولا غرابة في أن ذلك التصرف قد يشوه حكمته أيضا.

وبمنطق مساوٍ، بل أقوى من ذلك وأعظم، نقول أنه لا يصح لمجموعة من الناس أن يكونوا خصما وقضاة في نفس الوقت. ومع ذلك ما هو أكثر ما يشغل التشريع؟ إنه ليس قضايا تمسّ حقوق الأفراد فقط، لكن حقوق جماعات من المواطنين. وكذلك من هم أصحاب التشريع؟ إنهم في الحقيقة أهل القضايا التي يشرعون فيها؛ إنهم إما من طبقة الدائنين الموسرين أو من طبقة المدينين المعدمين، يجب أن تكون العدالة القاسم المشترك بين الجانبين.

لكن يبدو أنّ الأطراف (أطراف القضية) هم دائما القضاة، والحال هي أن القضاء يحسم دائما للطرف الأقوى. فمثلا، مسألة هل يجب تشجيع الإنتاج القومي عن طريق تقييد المنتجات الأجنبية؟ إنها مسألة لن ينصف فيها أصحاب المصانع ولا أصحاب المتاجر ما دام المقصد هو العدالة والمصلحة العامة. ومسألة أخرى تتطلب العدالة بكل ثقلها هي كيفية جباية الضرائب من أصحاب الممتلكات، ومع ذلك ليست هناك قضية تشريعية معرضة لإساءات كل من هب ودبّ من أهل الميزة، أكثر من هذه القضية. إنّ أي درهم يزاد على الموجود، فهو درهم يربو في جيوبهم. ومن العبث القول بأنّ الإرشاد (مثلا التعليمات الدينية) فقط ينفع في حل هذه النزاعات المصلحية وتوجيهها لصالح المصلحة العامة. التعليمات الإرشادية وحدها لن تكفي. إنّ تغيير مثل هذه التصرفات لا يحدث بدون عتبارات قد تكون بعيدة وغير مباشرة، وإشكالية الاعتبارات غير المباشرة أنها قد لا تكون قوية إذا قورنت بالمصالح المباشرة التي يبتغيها ناهبو حقوق الآخرين أو مستغلو مصالح الناس.

إذاً لقد توصلنا إلى الخلاصة الآتية: إنّ أسباب الطائفية لا يمكن استئصالها، وأنّ الحلّ الوحيد يكمن في الحد من تداعياتها. إذا كانت طائفية ما لا تمثل الأغلبية (فلا حرج) فالعون موجود في النظام الجمهوري (نظام الفصل بين السلطات) حيث ستتمكن الأغلبية من استخدام آلية التصويت لهزيمة الأصوات الشريرة.

وقد تضطر الطائفة الخاسرة هذه إلى إعاقة إدارة الحكومة أو تشنيج المجتمع، لكنها لن تقدر على التستر أو الاختفاء في ظلّ الدستور. وحين تكون الطائفية هي الأغلبية (الحاكمة)، فإن نظام الحكومة القائمة على إرادة الشعب (الديمقراطية المباشرة)، سيضطرها إلى التقيد بالمبادئ أو المصالح إما مرتبطة بالمصلحة العامة أم راعية لحقوق المواطنين الآخرين.

إنّ الدفاع عن المصلحة العامة والمحافظة على حقوق الملكية الخاصة في ظل

الطائفية مع المحافظة على روح الحرية في الحكومة القائمة على إرادة الشعب هو الهدف الأسمى في مساعينا. علاوة على ذلك ، فذلك هي السبيل الأمثل لنجدة الحكومة الديمقراطية من المهزلة إلى المنزلة اللائقة لبني الإنسان.

بأية وسيلة يمكن بلوغ هذا الهدف؟ من الواضح أنه يمكن عن طريق سبيل واحد أو سبيلان: إما بمنع تراكم نفس العاطفة السياسية لدى الأغلبية حتى لا تقهر الأقلية؛ وإذا وجدت مثل هذه الأغلبية، يجب تفتيتها بوضع عراقيل عددية أو جغرافية لمنعها من تجاهل رغبة الأقلية.

إنه يجب أن ندرك طبيعة البشر: إن شهوتهم الفطرية إذا تصادفت مع الفرصة السانحة فلن تقدر على تقييدها تعاليم الدين. والمبادئ الأخلاقية لم تكن أبدا كافية لردع شهوة الإنسان حين تهيج الهوى وتتوفر أسباب خرق مبادئ العدالة أو إلحاق الظلم بالآخرين. أقصد أن دوافع التدين والمبادئ الأخلاقية تضعف إذا قورنت بشهية الهوى وغرور الانتهازية لدى الإنسان.

ومن هذا المنطلق، يصح استنباط القول بأنه في ظل النظام الديمقراطي (يقصد هنا الديمقراطية المباشرة)، حيث يشارك كل مواطن في شئون إدارة الحكومة، فلن نجد لنا دواء لداء الطائفية؛ لأنه ستظهر أغلبية من السّكان ذات قاعدة عاطفية مشتركة، وستكون لها كلمة في مسار الحكومة/ الحكم، وليس هناك من يردعها من المساس بحقوق الأقلية والأفراد. لذا سرعان ما تكون هذه الأنظمة الديمقراطية ساحة للنزاع والشغب، وسرعان ما تقصّر في المحافظة على حقوق وسلامة الأفراد. وكانت بصورة عامة قصيرة العمر، كما ظلت تواجه العنف عند موتها.

وقد كان المنظرون السياسيون يظنون خطأ أنه بإخضاع الناس جميعاً إلى مساواة كاملة في الحقوق السياسية للأفراد سينحو الناس فطريا إلى موازين العدل والمساواة في اقتنائهم للخيرات، و في أفكارهم وأهوائهم. الحكم الجمهوري القائم على

الفصل بين السلطات والتمثيل سيفتح آفاقا جديدة وحلولا لمشاكلنا. سنناقش الفرق بين هذا النظام والنظام الديمقراطي البحت، ولنفهم طبيعة الحل، والفعاليات التي سيأتي بها النظام الجديد.

هناك فرقان بائنان بين النظام الديمقراطي البحت والنظام الجمهوري: أولا، أنّ النظام الثاني قائم على النيابة حيث يمثل المواطنين عدد قليل من المنتخبين؛ إنّ هذا التمثيل نسبي وشامل لكل المواطنين وفي كل بقاع البلاد.

وميزة الفرق الأول هي أنه يلتقط ويوسع وينقح في نفس الوقت آراء العامة قبل تقديمها إلى مجالس الشعب. وهذا يتم عبر نظام التمثيل حيث أن الممثل هو حكيم ناخبيه من المواطنين، مدرك لمصالحهم وفوق مستوى الدهماء، ويتوقع من ولائه للعدالة والمصلحة العامة أن تطفو على مصالحه الخاصة. حكمة ممثلي الشعب أقرب إلى المصلحة العامة ممّا لو كانت الحكمة تأتي من الشعب مباشرة. من جانب آخر، هناك احتمال سلبي أيضا في هذا النظام التمثيلي، وهو أن يتربص رجال المصالح والنفوذ وسيئو النوايا بالنظام الانتخابي، فيُعينون خطأ ممثلين للشعب، ومن هنا سيسيئون استخدام النظام.

ومن هنا يأتي السؤال: هل أحسن للنظام الجمهوري أن يوسع التمثيل الشعبي أم أن يضيقه وينقّحه؟ ويبدو لي أن النهج الأخير أحسن لسببين:

السبب الأول: هو أنّ الجمهورية مهما صغر حجمها ستحتاج إلى عدد ما من ممثلي الشعب المسئولين عن مراقبة عصبية الجماعات، وإن قلوا، وكذلك الجمهورية مهما كبر حجمها، سيكون هناك حد لعدد ممثلي لشعب المسئولين عن مراقبة شغب المشاغبين، وإن كثروا.

يبدو جليا في الحالتين السابقتين أنّ عدد الممثلين في كلتا الحالتين لن يكون متناسبا مع العدد الكلي للسكان؛ ففي الجمهورية الصغيرة يبدو عدد الممثلين دائما

كبيرا بالمقارنة مع عدد السكان الكلي. وهذا يعني أنّ إشكالية التناسب التمثيلي بين حجم الجمهورية وعدد الممثلين للسكان فيه تكون أكبر في الجمهورية الصغيرة منها في الجمهورية الكبيرة.

ومن ناحية أخرى، بما أنّ عدد المواطنين الذين سيشاركون في انتخاب ممثل ما في الجمهورية الكبيرة سيكون أكبر من مثيله في الجمهورية الصغيرة، فاحتمال فوز سياسي جائر متستر بحبّ العدالة في الجمهورية الكبيرة يكون أقلّ، وحيث يتوفر جوّ الحريّة في هذه الانتخابات، فإنّ جمهور ناخبي الجمهورية الكبيرة ، بحكم كثرة عددهم، سيضطرون إلى تنقية الرجال واصطفائهم وفق قيم الكفاءة والأخلاق السامية.

ويجب أيضا أن نعترف بأن القصور موجود في كلتي الحالتين؛ فمثلا، حين يكون جمهور الناخبين عريضا للغاية، يصعب على المنتخب الممثل الإلمام بكل شئون ناخبيه أو حتى القدرة على الاهتمام بهم جميعا؛ والعكس أيضا صحيح، فحين يكون جمهور الناخبين صغيرا للغاية، سيفرط ممثلهم المنتخب في التركيز على شؤونهم، وقد يؤثر هذا في قدرته على الاهتمام بشئون الدولة الأخرى.

إذاً، دستور النظام الفدرالي هو الأقدر على لمّ هذه المصالح المشتتة، سواء الوطنية، أو المحلية أو الخاصة بالمجالس التشريعية في الولايات.

وهناك فرق آخر بين النظام الجمهوري الفيدرالي والنظام الديمقراطي الاتحادي يكمن في تفوق الأول في استقطاب عدد أكبر من المواطنين وضمّ مساحات أوسع من الأراضي، وهذا الأخير يجعل قدرة النظام الجمهوري على التصدّي لفتنة الطائفية أكثر فعالية من غيرها. المجتمع الصغير الحجم يحدد فرص الأحزاب والطوائف التي تشكله، وإن سهل فيه البتّ في المؤامرات التي تحاك ضدّ المجتمع، بينما المجتمع العريض في عدده يتمكن من تحمل ضروب الحزبية وجماعات المصالح

الطائفيّة.

وفي هذه الحالة الأخيرة يصعب ظهور أغلبية طائفية تسيطر على السلطة وتضطهد باقي المواطنين، وحتى لو تجمعت أغلبية طائفية حول هدف واحد، سيصعب عليهم الموافقة على نقاط قوتهم. وبجانب هذا العائق، تجدر الإشارة إلى أنه حين تفتقد الثقة بين أعضاء جماعة ما، تكون الموافقة على أية خطة تتمّ عبر أعيان القوم وهذا يصعِّب تآمر الأغلبية.

هنا يصح القول بأنّ أفضلية النظام الجمهوري (نظام الفصل بين السلطات) على النظام الديمقراطي (الديمقراطية المباشرة) تكمن في الحد من فتنة الطائفية؛ هذه هي نفس الميزة التي تجعل الكيانات الكبيرة أحسن من الكيانات الصغيرة، مثل أفضليّة نظام الاتحاد (الفدرالي) على نظام الولايات المكونة للاتحاد.

هل تعكس هذه الميزات أفضلية ممثلي النظم الكبيرة لأجل سعة أفقهم وتعاليهم على المصالح المحلية الضيقة؟ مهما يكن الجواب، يجب ألاّ نرفض القول بأن ممثلي الاتحاد يصح عليهم هذا التكهن.

هل ستعكس هذه الميزة حسّ الأحزاب والجماعات بالأمان الذي يأتي من إلمامها باستحالة تستر جماعة ما بالحكم لاضطهاد باقي الجماعات؟ هذا يجعلنا نتساءل: ربّما كثرة الأحزاب و الطوائف في الاتحاد (الفدرالي) هو مصدر أمان وضمان للجميع؟ وكذلك، هل هذه الميزة ترجع إلى كون هذا النظام ضمانا ضدّ إمكانية تستر الأغلبية الطائفيّة بالحكم؟ الردّ هنا أيضا سيكون في صالح النظام الاتحادي.

نعم، قد تشعل فتنة الطائفية نارها في الولايات التي تقطن فيها، ولكنها لن تقدر على إشعال نار الفتنة في كل ولايات الاتحاد. فمثلا قد يطغى اتجاه ديني على مذهب سياسي أو حزب ما في ولاية ما، لكن وجود تجاهات ومذاهب أخرى في مناطق أخرى من الاتحاد يجب أن يضمن لمجالس التشريع الحدّ من مصائب هيمنة مذهب

واحد على الآخرين. فمثلا: غضب جهة أو جماعة ما لصالح صكّ أوراق مالية، أو إلغاء الديون، أو مساواة في توزيع الممتلكات أو غيرها من المشاريع لن يتمكن من أن يكون الشغل الشاغل لكل الاتحاد، لأنه سيكون مسألة جزئية. و مثل هذا كمثل القول بأنه أن تصيب بالداء بلدة واحدة هو أسهل من أن تصيب بالداء كل البلاد.

وخلاصة القول أنه في صدد البحث عن أحسن نظام سياسي للمحافظة على الاتحاد بين الولايات، سنوصي بنظام الجمهورية لأنّه سوف يطرح علاجاً جمهورياً أيضاً للأمراض الأكثر ملازمة للحكم الجمهوري.

وعلى قدر درجة الغبطة والعزة التي نستشعرها في كوننا جمهوريين يجب أن تكون حماستنا في تغذية روح دعاة الفدرالية وتأييد ممثليهم.

***

وهناك اتجاه آخر لفهم الثقافة السياسيّة لأمريكا الذي يقوده ديوايت والدو (Dwight Waldo)، المعروف بأبي نظرية الإدارة العامة (Public Administration). فيرى أنّ فهم أمريكا كثقافة وكشعب وكأدبيات يقبع في إدراكنا لعدة تجارب تاريخية، بعضها ماديّة وأخرى أيديولوجيّة. وتتضمن الأولى حقبة المجتمع العظمى، نهاية التوسع الحدودي، حضارة رجال الأعمال أو ثورة الشركات، حركة التحضر أو التمدن، النظام السياسي، وسطوة الدستور، الثورة الصناعية الثانية، سيطرة أو هيبة الخبراء والمتخصصين، شروق النبوغ الأمريكي، آثار الحروب الأمريكية الكبرى، عهد الرقي والازدهار، وعهد الكساد الاقتصادي. و هذه القائمة ليست حصرية، لكنها وسعت مضامينها فيما بعد الحرب العالمية الثانية.

الإطار المادي لأمريكا

■ ■ ■

فيما يلي نسلط بعض الأضواء على كل من هذه الفترات علّه يساعد القارئ العزيز على فهم عموميات المجتمع الأمريكي في إطار خصوصيات الدولة الأمريكية.[1]

المجتمع العظيم: The Great Society

هذا المصطلح يمثل التغييرات الجذرية التي حدثت في بنية الدولة الأمريكية، والتي قام بها الرئيس الأمريكي ليندن جونسون

(Lyndon Johnson) في ستينيات القرن الماضي، وإلى هذه السياسات التنمويّة ترجع نهضة المجتمع الأمريكي الحديث فيما بعد الحرب العالميّة الثانية. وكانت مراسيم السياسات الجديدة تهدف إلى نقطتين أساسيتين:

١- القضاء على الفقر.

٢- القضاء على العنصرية والتظلم العرقي.

فقامت الدولة بتبني مشاريع ضخمة للقضاء على الفقر، وتعديل النظام التعليمي، وإصلاح المرافق الصحيّة، وتبني قوانين جديدة لصالح المساواة بين الجميع. وكان من أهمّ هذه السياسات إعادة تشبيك أقاليم البلاد بطرق حديثة سريعة ومتكاملة، واعتبار التفرقة العنصرية في كل المجالات الخاصة والعامة جريمة تستوجب المعاقبة، وإعلان الحرب على الفقر بداية عام ١٩٦٤ وذلك بإنفاق ثلاثة مليارات دولارات خلال ثلاث سنوات لإنشاء جماعات العون في كل أحياء المدن

(1) Dwight Waldo, The Administrative State. New York: Holmes & Meier Publishers, 1984, p. 7.

الكبيرة وإعادة تنظيم شبكة التعليم الابتدائي والثانوي ببناء برامج تعليمية إضافية في الأحياء الفقيرة.

ويلحق بهذه القوانين قانون التعليم العالي لعام ١٩٧٠، وهو ينص على دعم الجامعات ماليا وتوفير المنح الدراسية لكل من يحتاج إليها، و تبني نظام الضمان الاجتماعي، وتوفير التأمين الصحّي لكل من لا يقدر عليه تحت مظلة البرامج الصحية العامة مثل Medicare و Medicaid ومصطلح المجتمع العظيم أقدم من هذا العهد، لكنه أطلق عليه فيما بعد بإجماع المؤرخين لأنّ نجاح السياسات الاصلاحيّة ومساهمتها في بناء المجتمع مثّل روح المصطلح، وكان المفكر البريطاني الأصل غرهام ولاس أول من استخدم المصطلح ليشير إلى مثالية التشكيلات الاجتماعية الجديدة في المدن الناشئة. وأنه يمكن استخدام سيكولوجية الإنسان لتفسير أوضاع المؤسسات وعقلية السوق والقرارات السياسية فيما أسماه بالمجتمع العظيم، وهو يقصد ظاهرة التعقد في المجتمعات المدنية الحديثة المتشابكة. وكان الدارسون قبله يحللون هذا المجال من منظاري علم السياسة و الاقتصاد.[1]

تكملة الحدود ونهاية الفتوحات:

الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة في العالم التي بقيت لمائة سنة بعد تأسيسها دون أن تحدد حدودها الرسميّة. فالتمدد من الشواطئ المطلة على المحيط الهادي في الشرق إلى الشواطئ المطلعة على المحيط الهندي في الغرب تمّ خلال مائة سنة، استؤصل أثناءها جل الأهالي الأصليين من الهنود الحمر، كما احتلت أثناءها كثيرا من الأراضي التي كانت تابعة للإمبراطوريتين الفرنسية والأسبانية، وكذلك جلبت الأيدي العاملة المسترَقّة من إفريقيا لتعمير الأراضي المحتلة وزراعتها.

(1) Graham Wallas, Great Society: A Psychological Analysis. The Macmillan Company, 1914 (Google Book).

فالتوسع الجغرافي داخل العالم الجديد كان من لبنات تأسيس هذه الدولة الجديدة، وكان الأمريكان يربطون الرخاء المادي بالتوسع الزراعي ونهب الأراضي الخصبة من السكان الأصليين، ومن خلال هذا التوسع بنيت الشخصية الأمريكية الخيالية: المقاتل الكابوي، المغامر لأجل الثراء، الإنسان الأمريكي رائد التجارة وباني الحضارات، الفاتح المتحرر من قيود الحكومات و متطلبات المواطنة.

ومن هنا كان الاعتقاد السائد هو(Manifest Destiny) وفحواه أن قاطني العالم الجديد مكلفون من قبل الربّ بالتوسع من 'لمحيط شرقا إلى المحيط غربا لأجل تحضير بني الإنسان بغض النظر عمّا سوف يحدث من الأضرار للآخرين. وفي هذا كتب أحد قيادات هذه الحركة: «غضوا الأنظار عمّا يحدث للأهالي من أضرار ولا داعي لاعتبارات قانونية أو إنسانية يجب أن نواصل الاكتشاف والاستيطان فهذه المسئولية المقدسة منوطة على كواهلنا يجب أن نحتلّ القارة كلها، فهي نصيبنا حيث سنطبق تجربة إنسانية قشيبة للحرية والنظام الفدرالية والحكم الذاتي».[1]

وفي نهايات القرن التاسع عشر، وبالتحديد بعد نهاية الحرب الأهلية الأمريكية عام ١٨٦٥، بدأ هذا الاتجاه والاعتقاد يتلاشى. وطغى اعتقاد آخر بأنّ الرخاء المادي موطنه الإنسان الأمريكي نفسه، وليس في مساحة الأرض التي يحتلها أو يستغلها (man made harmony) وقد تمكن فيلسوف هذا الاتجاه هاربر كارولي (Herbert Croly) في كتابه الشهير (The Promise of American Life) من نشر الوعي بين الأمريكيين، وإرساخ معتقدات جديدة تشجع استغلال الثروات الإنسانية أكثر مما تتربص بالثروات الطبيعية و 'لمساحات الأرضيّة.[2]

****

(1) Richard White (1991) «It is Your Misfortune and None of my Own: A History of the American West. University of Oklahoma Press, p.75 -75.

(2) Herbert Croly, The Promise of American Life. Boston: Northeastern University Press, 1909.

حضارة الشركات أو حكم رجال الأعمال:

يذهب بعض الدارسين إلى أنّ أمريكا هي الدولة الوحيدة في العالم حيث تصنع الشركات نوعية الحكم والحكومة، بينما في باقي دول العالم الحكومات هي التي تصنع نوعية الشركات. فمنذ انبثاق الدولة الأمريكية بقيت الشركات خاصة كانت أم عامة هي المؤثر الأساسي في الحياة السياسية والاقتصادية. فبعد ١٩٠٠ أصبحت الحكومة الفيدرالية تعتمد على الشركات العامة والخاصة لتأدية مسئولياتها الإدارية والتنموية. وقبل هذا التاريخ كانت الولايات والحكومة الفدراليّة تعتمد على الشركات لاحتلال أراضي جديدة أم استيراد الأيدي العاملة رخيصة كانت من أوربا أم مسترقة من إفريقيا. وفي عام ١٩٣٢ فرض الكاتبان الكبيران أدولف براي وغاردينا مينس نظريتهما الفلسفيّة على مفهوم الشركات. وهي أنّ الشركات ليست ملكا لشخص كما هو الشأن في الممتلكات الأخرى، لكنها قائمة على مفهوم الشراكة بين المسئول المناط على عواتقه إدارتها وبين المساهمين المستثمرين. ومن تداعيات هذه النظرية ظهور قوانين خاصة بالشركات، صارت تحكم الجماهير والمساهمين على تمويل الشركات. ولم تكد للمنشئين أو المبدعين مطلق حرية التصرف في أمر الشركات. وبالتالي ساهمت هذه الروح الجديدة في نمو وانتشار الشركات بكل أنواعها كما قوّت قدرة المؤسسات الخاصة على البقاء مع تغيّر الظروف من حولها.

حضارة التجارة:

يذهب ديويت والدو إلى أنّ الحضارة الأمريكية تتميّز بنهجها التجاري (Business civilization) . فأمريكا منذ نشأتها كان الغرض منها هو خلق بيئة تشجع الرخاء المادّي والازدهار التجاري، فكل الأفكار سواء دينية، ثقافية أو سياسيّة تقوّم وفق منطقها التجاري وما سوف يؤدي تبنّيها من المصلحة المتبادلة بين

منتجيها و مستخدميها. والدولة أيضا تدار من هذا المنطلق، فعليها اعتبار المواطنين زبائن وشركاء في عملية العرض والطلب. وكان الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون (١٩٢٤- ١٨٥٦) أوّل من نادي إلى ضرورة إدارة شئون الدولة كما تدار الشؤون التجارية. ففي ورقة تقدم بها عام ١٨٨٦ إلى جماعة من المتخصصين في العلوم السياسيّة تنبأ ويلسون بأنّ «إدارة الدولة أصبحت اليوم أصعب من تأسيسها» وأرجع السبب إلى حوجة الأولى إلى مهارات لمؤسسة التجارية.[١] وكذلك أصبح مهام السياسيين مرتبطا بمهام رجال الأعمال، فكثيرا ما يتبادل هؤلاء المقاعد في الحكومات والمؤسسات التجارية الأمريكية. فالمتوقع من الحكومة هو توفير أسباب الرفاهة و الازدهار مما يحتم تبني منظور تجاري في تسيير أمور الدولة.

التوسع في التمدن والتحضر:

التوجس من حياة المدن ونمطها كان ملازما للأمريكيين الأوائل. فلتمازج المدن من حيث السكان والثقافات ظنوا قديما أنها مهددة لقيم الديمقراطية. فكلمة وحشية المدن(city wilderness) مشهورة في كتابات القرن التاسع عشر. ففي عام ١٩٠٤ شهّر الكاتب ديلوش ويلكوكس (Delos F. Wilcox) بالمدن الأمريكيّة ووسمها بالنقطة السوداء في الديمقراطية الأمريكية وبالأخص في كتابه: المدينة الأمريكية: مشكلة الديمقراطية.[٢] غير أنّ هذا الشعور لم يثبت في وجه الهجرات الضخمة من أوروبا و من الولايات الجنوبيّة تجاه مدن الشمال الأمريكي. فقد بدأت هذه الهجرات من قبل السود الذين تمّ تحريرهم من الولايات اجنوبية بعد الحرب الأهلية عام ١٨٦٥، ثم ازدادت بعد الثورة الصناعية في نهائيات القرن التاسع عشر، وبلغت هذه الهجرات أوجها بعد الحرب العالمية الأولى. وكحصيلة لهذه الهجرات

(1) Woodrow Wilson, »The Study of Administration.« In the Political Science Quarterly, 2 (June 1836), p. 926-933.
(2) Delos F. Wilcox, The American City: A Problem in Democracy. Cornell University Library (digital collection), 1904.

الضخمة، طغى نمط حياة المدن على باقي أنماط الحياة الإقليمية. وأصبحت المدن الكبرى وبالأخص في الشمال مثل نيويورك و شيكاغو هي رمز التمدن ومنبع الجاذبية والحداثة لباقي البلاد. فأصبح مصطلح الحياة الفاضلة (Good life) مرتبطا بحياة المدينة ومحررا من قيود التقليد والريفية. فمصطلح الحرية بكل مجالاتها الفنية الأخلاقية وحتى الإباحية وجد له بقعا آمنة في المدينة. وهكذا أصبحت صورة أمريكا كرمز للحرية معبرة في شكل المدينة بمظاهرها الإباحية وجماهيرها المتنوعة الغفيرة، السريعة في تحركها والعنيفة في بحثها عن أسباب الراحة والرفاهة.

حكم القانون وثقافة الدستور:

حياة الدولة الأمريكيّة بكل تنوّعاتها وتشكيلاتها تطرد على الاحتكام إلى القانون، وتتفق على تحمّل تبعاته ولو كانت النتيجة ضدّ المحتكم. وكان مهندس فلسفة الدستور الفيدرالي جيمس مدبسون قد ذكر بأنه يجب «أن لا تؤمن ميكانية الدولة إلى قلوب الرجال وتديّن الأفراد،»[1] ودعا إلى سلطة الدستور، والفصل بين السلطات حتى لا تطغى الواحدة على الأخرى، وكذلك هندس هو وأقرانه المؤسسون الموازاة بين هذه السلطات المختلفة، وإلى إمكانية مراجعة هذه سلطات الدولة الواحدة للأخرى. وليس هذا على المستوي الفيدرالي فقط، لكن على كل المستويات في فروع المجتمعات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ومن آثار هذ الحسّ بحكم الدستور، أنّ اهتم الجماهير بالنوعية التي يحق لها الحكم والتحكم في فروع الدولة وذلك بأن يكونوا خبراء ومن أهل الخلفيات المرتبطة بالقانون أو إدارة الأعمال أو العسكر.

الثورة الصناعية الثانية:

هذه الطفرة النوعية حدثت في نهائيات القرن التاسع عشر، فحين فاض الإنتاج

(1) James Madison, Federalist Papers, Number 51.

في المصانع الأمريكيّة، وفاقت المنتجات المعروضة حاجيات انطلب في الأسواق المحلية والأوربية، راجعت المصانع سياسات الإنتاج. فبدلا من التركيز علي زيادة المنتج، ركزت على تخفيض كلفة الإنتاج بتطوير نظم جديدة لتوفير أحسن منتج بأقل تكلفة وبأسرع وقت. فهذه الثورة الكيفية هي التي عرفت بين المؤرخين بالثورة الصناعية الثانية التي رادتها الولايات المتحدة الأمريكية. وقد حوّلت هذه الثورة أمريكا إلى دولة صناعية من الطراز الأول فائقة في ذلك كلا من بريطانيا وفرنسا.

هيبة أهل التخصص والدرجات العلمية:

إذا كانت الهيبة الاجتماعية في معظم دول العالم تنبع من الدين أو الأسرة أو السلطة ففي أمريكا غالبا ما يكون منبع الهيبة هو التخصص الأكاديمي أو المعرفة والعلم، وبالأخص في مجالات العلوم البحتة. Sciences فحين يختلف الناس سواء في الشارع أو في المحاكم، فالتراث الثقافي يحتّم عليهم الرجوع إلى أهل التخصص والدرجات العلمية للبتّ في الموضوع. وقد لعب هذا التراث الثقافي دورا في الحد من سلطة رجال السياسة الذين يجبرون في مجالس الشعب أو في مجالس الحي إلى الاحتكام لما يقوله أهل التخصص والدرجات العلمية، وبالتالي تضطر حكومات الولايات كما هو دأب الحكومة الفيدرالية إلى دعم المؤسسات الأكاديمية لإنتاج أهل التخصص لكلّما يحتاجه المجتمع في المستقبل. فتحدد دراسات تنبؤية بعد كل فترة للبحث عن نمط التخصص والعلم الذي يحتاجه المستقبل ثم تقوم الحكومات بكل مستوياتها الإقليمية والفيدرالية بدعم الكليات العاملة في تلك المجالات المحددة وجعلها أولوية في منحها الدراسية لطلاب العلم.

الرخاء، الكساد الاقتصادي والحروب:

هذه الثلاثية لها تأثير مباشر على الحياة الأمريكية. الحروب الكبرى منذ الحرب

الأهلية ١٨٦١- ١٨٦٥، الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ -١٩١٨ والحرب العالمية الثانية ١٩٣٩- ١٩٤٥، هذه الحروب التي أودت بحياة الملايين من الأمريكيين خلقت أدبا رجوليا وإحساسا عسكريا ومؤسسات حربية حية في أوساط الأمريكان مما وضع المجتمع على حافة الاستعداد الدائم والتأهب العسكري المتتابع، كما أن نجاح الألمان في كلتي الحربين الأولى والثانية فرض على الأمريكان الشك الدائم في قدراتهم الذاتية ودعتهم إلى مراجعة مفهوم «الإدارة» عسكرية كانت أم مدنية. كما أنّ هذه الحروب مع الألمان فرضت على المفكرين مراجعة العلاقة بين الكفاءة (Efficiency) والديمقراطية (Democracy) وأنّ ضمان توفر الأولى في كل المؤسسات المدنية والعسكرية ضرورية للمحافظة على الثانية. فكما يذكر مؤرخو الحروب العالميّة: نجاح الألمان على أندادهم الأوروبيين كان لوفرة كفاءتهم و لم يكن قط لوفرة ديمقراطيّتهم؛ وعليه، تجب المحافظة على الديمقراطيّة عن طريق نشر ثقافة الكفاءة العلميّة بين الشعب.

وكذلك حدوث الكساد الاقتصادي عام ١٩٢٩ وتصدّع السوق العالمي المالي لفت الانتباه إلى ضرورة إعادة تنظيم قوانين المعاملات المالية، وضرورة بسط سلطة الدولة المركزية على كل البنوك وإعطائها ضمانات ثابتة لكل من يأتمنها بحيث تتحمل الحكومة الخسارة مقابل انضباط البنوك بقوانين حكومية مفصلة وشاملة. وهذا ما حلت مشكلة البنوك وأحدث نوعا من الإحساس بالطمأنينة تجاه البنوك وما ترتب عليها من نمو الادخار ووفرة رؤوس الأموال للاستثمارات.

وبين قطبي الحروب والكساد الاقتصادي انبثق الازدهار المالي والرخاء الاقتصادي بظهور مجتمع تسوده طبقة ذات دخل مالي وفير جعل جل سكانه يعيشون حياة رغدة، يتوفر فيها معظم أسباب الراحة والرخاء. و هكذا أصبح الرخاء المادي منذ ما بعد الحرب العالميّة من مظاهر الحياة الأمريكية.

الإطار الإيديولوجي لأمريكا

■ ■ ■

لم يقتصر تطور الدولة الأمريكية على الجوانب المادية التي سردناها مسبقا بل واكبت هذا التشكل جوانب أيديولوجية أخرى ساهمت في توطيد أفق هذا المجتمع كما شاركت في بناء جوانبه الإنمائية. وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن الفرق بين الإطارين المادي والأيديولوجي ليس بائنا أو مفصلا في كلياته. فكثيرا ما يتداخلان ويلتبس الواحد مع الآخر. لأنّ علاقة الأفكار والمبادئ بالعالم المادي علاقة جدلية ضاربة في تعقيدات الفكر العلمي والفلسفي. فالأيديولوجيات مثلا تعكس كما تنعكس من واقع الحياة ومجريات الأمور. وعلى كل، مفهوم «الأفكار السائدة» ليس عفويا، بل يحكي عن واقع معاش صالحا كان أم طالحا، وعليه سنعرض الإطار الإيديولوجي بناءا على ما اتفق عليه المفكرون كأيديولوجيات وأفكار سائدة في المجتمع الأمريكي، وتصرفات مطردة في ميدان السياسيّة الأمريكية؛ وهذه الأيديولوجيات هي مبادئ الديمقراطية، رسالة أمريكا، الإيمان بالقانون الأساسي، ضروريات التقدم، أولوية الكفاءة وتقديس العلم.

الديمقراطية ورسالة أمريكا:

ليست فكرة الديمقراطية نظام الحكم الأمريكي المفضل فقط لكنها ضاربة في خيال الأمريكان التاريخي. فكانت من الدوافع الأساسية للهجرة الأولى من الذين فروا من السطو الملكي البريطاني على وجه الخصوص، والديكتاتوريات الأوربية المختلفة على وجه العموم. ولأجل هذه الديمقراطية أيضا حارب الأمريكان الحكم البريطاني في العالم الجديد فيما عرف بالثورة الأمريكية (١٧٧٥ - ١٧٨٣). وهذه الثورة التي رادتها المستعمرات الثلاث عشرة التي توحدت فيما بعد لتأسيس النظام

الفيدرالي بدأت بصيحة باتريك هانري Patrick Henry) (، حاكم مستعمرة فيرجينيا عام ١٧٧٥ حيث قاد المؤتمرين ضدّ المستعمر البريطاني، بمقولته المشهورة التي كثيرا ما رددتها الأجيال من بعده «أطلق سراحي أو أعطني المنايا.» وقد انعكست نزعة هذه الحرية التي تتواكب في ذهن الإنسان الأمريكي العادي بلفظ الديمقراطية في وثيقة الاستقلال التي أرسلها الثوار إلى إدارة المستعمرة البريطانية مفتتحة بعبارة : «ونحن نشهد بالآتي كحقائق مطلقة تفهم بكل بساطة، وهي أن الناس خلقوا سواسية، وقد أضفى خالقهم عليهم بحقوق الحياة، الحرية والبحث في سبل السعادة. ولأجل المحافظة على هذه الحقوق، أنشئت الحكومة بين الناس؛ وتستمدّ سلطاتها الشرعية من موافقة المحكومين. وعليه، كلما أساءت الحكومة استخدام هذه العهود، يصبح من حق الناس مقاومتها، أو إنحاؤها واستبدالها بأخرى جديدة.»

وعبارة «ونحن نشهد بالآتي كحقائق مطلقة تفهم بكل بساطة، وهي أن الناس خلقوا سواسية، وقد أضفى خالقهم عليهم بحقوق الحياة، الحرية والبحث في سبل السعادة،» يحفظها الأمريكان منذ نعومة أظفارهم، ويرددها الصغير والكبير كأنها منزلة من السماء.

وانغماس الأمريكان في حروبهم الأهلية عام ١٨٦١ والتي أودت بحياة نصف مليون شخص كان أيضا باسم بعث الحرية في الولايات الجنوبية التي رفضت إلا استرقاق السود رغم رفض الولايات الشمالية هذا الموقف الذي اعتبره فيلسوف الحرب وقائدها السياسي أبراهام لينكولن مشينا للديمقراطية التي أسست على أوتادها الاتحاد. وكذلك دخلت أمريكا الحروب العالمية والإقليمية في أوربا وفيتنام والحرب الباردة باسم محاربة أعداء الديمقراطية من النازيين الألمانيين والفاشيين الطليان والشيوعيين الروس وأعوانهم. وعليه، فليس بمفاجئ أن يكون الرئيس

السابق جورج واكر بوش قد أكثر من استخدام كلمة الديمقراطية في محاولته الحثيثة لبدء الحرب في العراق و أفغانستان وكثيرا ما كان يصرّح بأنّ «القاعدة يكرهوننا لديمقراطيتنا وحريتنا.» ومفهوم رسالة أمريكا كما كتب ديوايت والدو «سواء اقتبس من الدين أم لا، قد تم تصميمه حول كوننا شهداء على الديمقراطية وحماتها أمام العالمين حماة قيم الحرية والمساواة وخيراتها المادية بين أمم العالم.»[1].

الميثاق المقدس: The Fundamental Law

مفاهيم الديمقراطية لا تقوم على التراث الجماعي ولا على الخبرات الجماعية فحسب، لكنها أيضا غارقة في معتقدات دينية تؤمن بأن قيم الحرية، المساواة والعدالة حقوق مقدسة مضمونة للمخلوق من خالقه، وليس على مخلوق آخر تجريده منها. ويستخدم الأمريكان مصطلح قيمنا المسيحية – اليهودية-Judeo Christian . والمفهوم يعبّر عن أخلاقيات ومعتقدات ومعاملات تؤمن بحقوق الإنسان المطلقة في حرية الإرادة والمسئولية الفردية فيما يقوم به الشخص وصراع الفرد اللامتناهي نحو الكمال ووجود تعاليم مقدسة في الديانتين المسيحية واليهودية. ويضاف إلى هذه المعتقدات احترام وثيقة الاستقلال ودستور البلاد.[2] وأثر هذا المفهوم طافٍ على كثير من جوانب الحياة السياسية والثقافية الأمريكية. مبدأ الإيمان بالميثاق المقدس هو وطيدة القيم الفلسفيّة لكثير من البعثات التنصيريّة والمؤسسات المدنيّة التي تدعم حقوق الأقليات العرقية والدينية في العالم، و قد يكون هذا الدعم لدواعي إنسانية أو ليبرالية أو حتى قانونية.

ضروريات التقدّم:

ينتشر بين الأمريكان الإيمان بضروريات التقدم وأنّ غدا يجب أن يكون لأجياله

(1) Dwight Waldo, The Administrative State, Op. Cit, p. 15.
(2) Editorial in the Washington Post: December 30, 1991.

أحسن من اليوم وأنّ مسئولية الجيل الحاضر هي ضمان حركة التقدم للجيل القادم سواء كان هذا ممثلا في الحياة العامة، أم في المؤسسات الحكومية أو في ديمومة النظام الأكاديمي. فهذا الذي يسمى بمبدأ التقدم (Doctrine of Progress). ففي عام ١٩١٣ كتب الرئيس وودرو ويلسون يقول : «التقدم! هل لاحظتم أنّ المصطلح جديد في استخداماتنا. إنّ معناه في العصر الحديث هو نفض الماضي ومداهمة الحديث بمستجداته، وأنّ الإنسان بتسخير أفكاره وذكائه يقدر على ترميم مجتمع يقدر على تشييد عالم منسجم مع مصلحة بني الإنسان.»[١] وفي خضم هذا الإيمان، يظهر النزاع بين الفرد والمؤسسات الاجتماعية والحكومية. ويبدو الفرد ممثلا للتقدم بينما تُرى المؤسسات كحظائر للتقليد والمحافظة.

ومن هذا المنطلق تتدخل المفاهيم الليبرالية لتساند الفرد، ممثل التقدم، ضدّ الدولة، الحكومة وحتى الدين. ويرى الكثيرون من المفكرين أنّ هذا النزاع هو مشكلة الديمقراطية: الوساطة بين الفرد التقدمي والمؤسسات، مربط التقليد. ومن هنا طغت العبارة التي كثيرا ما يرددها معظم قادة الأمريكان على اختلاف حقبهم «دواء الديمقراطية هي الديمقراطية نفسها.» وكذلك أفرز هذا الصراع بين الفرد والمؤسسات مفاهيم الحكومة الراشدة، الديمقراطية المثالية، مسئوليات المواطنة (Citizenship) حقوق الأقليات (الفرد في واجهة المجتمع) وهلم جرا.

أولوية الكفاءة: The Gospel of Efficiency

يذكر الكاتب كارل بيكر (Carl Becker) بأنّ لكل قرن مصطلحات وكلمات تلخص مكنونها، وفي هذه المصطلحات يكمن فهم كل جوانب حياة ذاك القرن. ففي القرون الوسطى نفهم الحياة عبر كلمات العقيدة و الفضيلة والربّ.[٢] وفي

(1) Dwight Waldo, The Administrative State, Op. Cit, p. 18.
(2) Carl Becker, Heavenly City of Eighteen—Century Philosophers. Yale University Press, 1932.

القرن الثامن عشر، كانت مصطلحات المنطق، الطبيعة، والحقوق هي السائدة. ومنذ نهاية القرن التاسع عشر التفتت أمريكا حول مصطلحات السبب ورد الفعل (السبب والمسبب) العلم التجريبي، التخصص، التقدم والكفاءة. وقد لصق هذه الوصفة بالعمل الحكومي بأنه يجب على الحكومة أن تتحمل مسئولياتها بأقل تكلفة، وتؤديها بأحسن وجه وأكثره وجاهة. وبذلك أصبح مفهوم الديمقراطية أيضا يفسر في إطار قدرتها على ضمان الكفاءة في الأداء الحكومي وتوفير أسبابها في الأداء الخاص للشركات. والكفاءة أيضا تعني الاعتماد على التكنولوجيا للقيام بما كان الإنسان يقوم به من أعمال يدوية أو فكريّة. فالتكنولوجيا تضمن العدالة والمساواة والنزاهة في تعاملها بين المواطنين باختلاف جنسياتهم ومعتقداتهم، ولذلك أكثر كفاءة من الإنسان وأقدره صيانة للديمقراطية.

تقديس العلوم:

بروز أمريكا على أنقاض التخلف في القرن الثامن عشر، وتجاوزها الدول الأوربية من حيث الإنتاج الزراعي في القرن التاسع عشر، ومن حيث الإنتاج الصناعيّ في القرن العشرين يرجع إلى تمكنها من امتلاك معامل العلم التجريبي. وقد وفرت سنوات السلم قبل الحرب العالمية الأولى وعقود ما بعد الحرب العالمية الثانية رؤوس أموال هائلة سخرت في البحث العلمي في مجالات التكنولوجيا العسكريّة، الصناعيّة، الطبيّة، والمدنيّة. وقد تمكن الأمريكان من استجلاب العلماء الباحثين من العالم القديم وبالأخص من ألمانيا حيث أقتيد معظم العلماء بعد الحرب العالمية الثانية إلى المؤسسات الأكاديمية الأمريكية في نيويورك، شيكاغو وبوسطن، وتم ضمان المال والحرية والرخاء لهم، وإن كانوا أعداء بالأمس.

وحين فاجأ الروس العالم في خمسينات أكتوبر ١٩٥٧، بإرسال مركب صناعي إلى القمر تحت مسمي Sputnik فزعت مؤسسات الدولة الأمريكية واعترفت

القيادة السياسية بالفشل، وسادت خيبة الأمل أرجاء الشارع الأمريكي الذي اعترف بأنّه هزم في عقر داره وهو مجال العلوم الذي كان يعتز به في وجه العالم الغربي، ويغري به باقي العالم لكي يدخل في زمرة القطب الرأسمالي. وحينها أيضا ندد الرئيس جون كيندي بكل المؤسسات الأكاديمية في البلاد، وأقسم بأنه سيوفر لهم من المال ما يطلبون مقابل أن يردوا على الروس ليس بإرسال موكب صناعي إلى القمر فقط، لكن بوضع إنسان على سطح القمر. وكان الردّ في ظهور اتجاه التعليم العلمي في المدارس والجامعات كما هو السخاء الحكومي للمبتكرين والباحثين، ثم كان الرد الأمريكي الذي وضع أول قدم آدمي على ظهر القمر في يوليو عام ١٩٦٩م و منذ ذلك الوقت أصبح البحث العلمي يحتلّ حيّزا واسعا في ملفات المصلحة القومية التي تتحكم في ميزانية الدولة.